٦

قطر جندت "مرسى" للسيطرة على قناة السويس

obeikan.com

obeikan.com

مصطفى عبد الجليل

حمد بن جاسم

كمال الجنزوري

عصام شرف

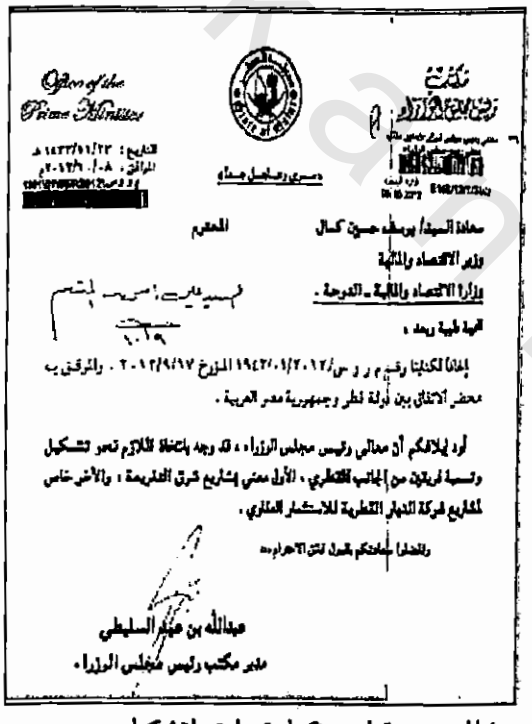

مكتب رئيس مجلس الوزراء

Office of the Prime Minister

التاريخ : ١٤٣٣/٠١/٢٢ هـ
الموافق : ٠٨/ ١٢/ ٢٠١٢م

سعادة السيد/ يوسف حسين كمال — المحترم

وزير الاقتصاد والمالية

وزارة الاقتصاد والمالية - الدوحة -

تحية طيبة وبعد ،

إلحاقاً لكتابنا رقم م ر و س/١٩٤٢/٠١/٢٠١٢ المؤرخ ٢٠١٢/٩/١٧ ، والمرفق به محضر الاتفاق بين دولة قطر وجمهورية مصر العربية .

أود إبلاغكم أن معالي رئيس مجلس الوزراء ، قد وجه بإتخاذ اللازم نحو تشكيل وتسمية فريقين من الجانب القطري ، الأول معني بمشاريع شرق القناة ، والآخر خاص لمشاريع شركة الدار القطرية للاستثمار العقاري .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

عبدالله بن عبهم السليطي
مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء

خطاب رسمي قطري يؤكد استعدادهم لتشكيل
فريق عمل لمشروعات شرق المتفرعة بقناة السويس

المشير طنطاوى

نائب السويدى

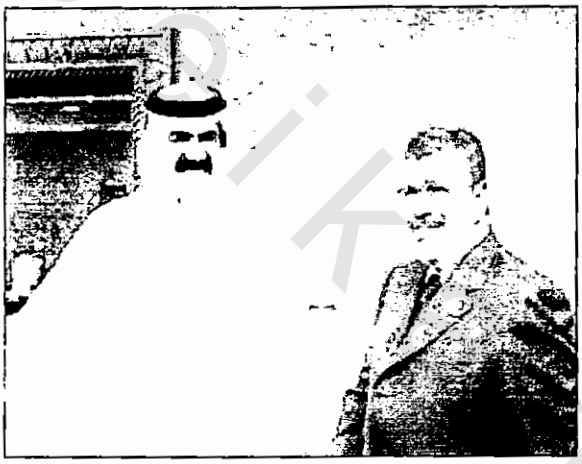

مرسى مع حمد بن خليفة

حازم صلاح ابو اسماعيل.

حشام قنديل

خيرت الشاطر

... التناغم القطرى – الإسرائيلى جلى لكل ذى بصر وبصيرة ويقوم على تنسيق متطابق يُجاهر الطرفان ببعض وجوهه فيما تبقى وجوه أخرى طى الكواليس .. ولكن حتى هذه لا تخفى وليس هناك صعوبة فى كشفها .. فى مصر .. قناة السويس هدف استراتيجى كبير إسرائيلي – قطري .. ومع قناة السويس هناك سيناء التى تستميت .. إسرائيل فى العودة إليها .. إسرائيل وجدت ضالتها فى قطر .. وقطر استقرت عينها على الإخوان لاستهداف قناة السويس وسيناء .. فعملت مبكرا على تجنيدهم قبل أن تضغط لتسليمهم مقاليد البلاد أما الإخوان فهم ومن منطلق التآمر والتواطؤ (وهم معرفون به تاريخيا) وجدوا فى قطر منقذا لهم (اقتصاديا بالدرجة الأولى ومن بوابة قناة السويس نفسها) فى ظل مخاطر الافلاس التى تهدد مصر كما يقول الاقتصاديون .

إعلاميا .. تغيب منذ مدة قضية قناة السويس والمخطط القطرى للاستحواذ عليها – شراء أو استئجارا – عبر استثمارات أو ودائع مصرفية .. يأتى ذلك بعد أن ضجت مصر طيلة أشهر ماضية بهذه القضية وما أثارته من ردود فعل غاضبة رافضة على مستوى البلاد من جميع القوى والتيارات والأحزاب باستثناء جماعة الإخوان التى ناب عنها حمد بن جاسم وزير خارجية قطر سابقا فى نفى كل ما يقال عن سعى تلك المشيخة الخليجية الصغيرة ليس فقط للهيمنة على قناة السويس بل أيضا للهيمنة على مصر اقتصاديا بدءا من الودائع المصرفية (٤ مليارات دولار) وشراء سندات حكومية مصرية (٢,٥ مليار دولار) مرورا بشراء مصرف سوسيتيه جبرال (

ملیاری دولار) وعرض شراء منطقة ماسبیرو وسط القاهرة (حیث مبنی التلیفزیون المصری الرسمي) واستئجار الآثار المصریة .. والاستثمار فی الرحلات الجویة عبر شرکة قطر للطیران التی بدأت تسییر عشرات الرحلات من مطار القاهرة بما یهدد بافلاس شرکة الطیران الحکومیة " مصر للطیران " وصولا إلی قناة السویس وهی الجائزة الکبری – سیاسیا واقتصادیا – التی تستمیت قطر للحصول علیها .. هذا عدا عن الاستثمارات القطریة الضخمة الموجودة أساسا فی مصر .

واقعیاً .. غیاب القضیة عن الإعلام لا یعنی غیابها علی أرض الواقع .. وما صدر من تسریبات وتحذیرات طیلة عام حکم الإخوان .. لم تأت من فراغ (وما من دخان بلا نار) .. وکما یردد البعض : اذا أحسست بمؤامرة ضد مصر ففتش عن قطر والإخوان .

الجمیع یعرف تماما ماذا تعنی قناة السویس لمصر تاریخیا وسیاسیا واقتصادیا وعسکریا .. وما الذی تعنیه للعالم کأهم ممر ملاحی عالمی .. دون أن ننسی ما تعنیه فی الوجدان القومی العربی المرتبط بـلزعیم جمال عبدالناصر ، قضیة مخططات قطر للاستیلاء علی قناة السویس بدأت منذ ترشح الإخوان للانتخابات الرئاسیة خلال صیف ۲۰۱۲ وبدت حینها حظوظهم أقل بمواجهة المنافسین خصوصا أحمد شفیق .. فی هذا الوقت کانت قطر ملاذ إخوان مصر ومنقذهم وهی المتحالفة أساساً معهم .

قبل الانتخابات الرئاسیة فی ۲۰۱۲ ببضعة أسابیع نتذکر أن الساحة الانتخابیة شهدت إسقاط أکثر من مرشح للإخوان عبر قرارات لجنة انتخابات الرئاسة منهم خیرت الشاطر وحازم صلاح أبوإسماعیل .. حیث لم یبق منهم إلا محمد مرسی .. ولأن هذا الأخیر کان الأضعف من بین مرشحی الإخوان فقد بدا أقل حظا بکثیر من أحمد شفیق .. فکان لابد من قطر لتدخل بثقلها المالی أولا وبضغوطها ثانیا لتمکین مرسی من کرسی الرئاسة .. هذه الأسابیع شهدت زیارات متوالیة لقیادات الإخوان إلی قطر أبرزهم خیرت الشاطر.. ومع هذه الزیارات بدأت تتسرب التقاریر حول صفقة بین الإخوان وقطر مفادها (الرئاسة مقابل قناة السویس) .. وحسب التسریبات فإن الإخوان اشتروا حکم مصر ببیع أو تأجیر قناة السویس لقطر مدة ۹۹ عاما .

وکان شفیق خلال جولة الإعادة من الانتخابات کرر مرات عدة اتهام الإخوان بالسعی لتسلیم قناة السویس إلی قطر.. لکن الإخوان وقطر حینها نجحوا فی التعمیة علیه جزئیا فقط دون أن ینجحوا فی سحبه من التداول کلیا .

مع إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية فى ٢٣ يونيو ٢٠١٢ وفوز مرسى فيها انكفأ منافسه أحمد شفيق إلى خارج البلاد ليتحدث بعد أشهر عن أنه الفائز الحقيقى بحكم مصر إلا أنه ارتضى القبول بالهزيمة من أجل استقرار البلاد بعد تهديد صدر من الإخوان بأن مصر لن تشهد لا أمنا ولا استقرار إذا لم تؤول الرئاسة لهم .. يومها لم يتحدث شفيق عن دور قطر إلا بشكل مبطن وغير مفهوم .

الصفقة بدأت مع سفر " خيرت الشاطر " إلى الدوحة ولقائه الأمير " حمد بن خليفة " وزوجته الشيخة " موزة " والشيخ " يوسف القرضاوى " .. وكان هذا قبل نحو شهرين من الانتخابات الرئاسية .. وجرى خلال اللقاء الحديث عن صفقات اقتصادية تمهد للشاطر رئاسة الحكومة بعد سيطرة الإخوان على البرلمان .. التسريبات التى رافقت زيارة الشاطر للدوحة أفادت بارجاء أى مساعدات أو قروض قطرية فى الوقت الراهن لحين إقالة حكومة كمال الجنزورى آنذاك أو سحب الثقة منه عن طريق البرلمان .. الصفقات الاقتصادية التى اتفق عليها الشاطر فى الدوحة قاربت الـ٣٠ مليار دولار .. ظاهرها استثمارى لكنه لا يخفى فى الوقت نفسه المطامع القطرية فى السيطرة على القرار الاقتصادى المصرى عبر السيطرة على قناة السويس .

الجنزورى تصدى للمشروعات القطرية وما رافقها من ابتزاز وضغوط .. وخصوصا سحب الدوحة لمساعداتها المالية التى أعلنتها لمصر عقب تنحى مبارك .. عندها اطلق الجنزورى صرخته الشهيرة " مصر لن تركع " لكن رئاسة الإخوان فيما بعد كانت كفيلة بكتم هذه الصرخة .

ثم عادت هذه المشروعات بعد الثورة عندما حضر وفد قطرى رفيع المستوى للقاء المشير آنذاك " محمد حسين طنطاوى " .. ثم قام " عصام شرف " رئيس الحكومة قبل الجنزورى بزيارة الدوحة وبعدها أعاد عرض ملف المشروعات القطرية فى منطقة قناة السويس بداعى أنها توفر مليونى فرصة عمل فى منطقة بورسعيد فضلا عن الفوائد والعائدات التى ستحققها الأحواض التى ستقام لإصلاح السفن .. لكن هذه المشروعات تم رفضها .

بعد استلام مرسى وإخوانه حكم مصر وبعد تفرده بهذا الحكم عقب تسلم سلطات المجلس العسكرى فى ١٣ أغسطس ٢٠١٢ وعبر قرارات قضائية ودستور جديد مفصل على مقاسهم .. لم تلبث التسريبات والتحذيرات من مخطط قطر للاستيلاء على قناة

السويس أن عادت من جديد وبصورة أقوى مع زيارة أمير قطر حمد بن خليفة إلى مصر فى ١١ سبتمبر ٢٠١٢ وإعلانه عن ودائع مصرفية طويلة الأجل بقيمة أربعة مليارات دولار.. ثم إعلان قطر عزمها شراء سندات حكومية مصرية بقيمة ٢,٥ مليار دولار رغم أن الحكومة المصرية لم تكن قد أعلنت بعد عن عرض هذه السندات للبيع .

الأمر الذى ساهم بشكل كبير جدا فى اتساع وتصاعد المخاوف المصرية مما تبيته قطر على صعيد الاقتصاد المصرى وقناة السويس خصوصا ، كان قرارها بتجميد ودائعها المصرفية لمصر فى ١١ مارس ٢٠١٣ والإعلان عن أنها لن تقدم مزيدا من المساعدات لها والسبب هو رغبة قطر بتملك أراض تابعة لقناة السويس ورفض الجانب المصرى للطلب .

فى ذلك الوقت تم تسريب معلومات تؤكد أن الإعلان القطرى سبقه ثلاث اجتماعات بين مسئولين قطريين ومصريين وفى هذة الاجتماعات ضغط الجانب القطرى على الجانب المصرى للرد ايجابا على طلب قطر بالاستحواذ على مشروعات فى منطقة قناة السويس وتحديدا فى منطقة شرق التفريعة من خلال تخصيص ١٨ مليار دولار لها واستثناء قطر من حظر الملكية فى هذه المنطقة التى تعد استراتيجيا من أهم المناطق التابعة للقناة .

المعلومات التى تم تسريبها عن طريق جهات سيادية كانت عبارة عن كواليس الاجتماعات التى أكدت فيها (قطر) انها غاضبة بل انها لوحت خلال الاجتماعات بسحب ودائعها المصرفية إن لم تستجب الحكومة المصرية لطلبها .. كما أنها لن تقدم أى مساعدات جديدة قبل أن يتم ذلك .

قطر التى أعلنت أنها لن تترك الاقتصاد المصرى يسقط كانت تعنى بذلك حلفائها الإخوان أكثر مما تعنى الاقتصاد المصرى أى أنها لن تسمح بسقوط الإخوان من باب الاقتصاد والمصلحة هنا مشتركة .. فكما أن قطر تجد ضالتها فى الإخوان للسيطرة على قرار مصر الاقتصادى والسياسى ، فإن الإخوان بدورهم يعتبرون قطر منقذا اقتصاديا لهم ومن بوابة قناة السويس نفسها .

الصحف القطرية نفسها الصادرة فى ذلك الوقت هى من فضحت صفقة قناة السويس (منها صحيفة العرب اليوم فى يوم ١٩ يناير ٢٠١٣) أكدت موافقة نظام مرسى وحكومته برئاسة هشام قنديل على تسليم مدينة السويس لقطر ولأسرتها الحاكمة

وذلك تحت مسمى " استثمار " وكان عنوان الصحيفة (دعوة لإنشاء مدينة قطر الصناعية فى السويس بقيمة ٥,٢ مليار دولار) .... قبل ذلك وفى السابع عشر من الشهر نفسه قال الإعلامى الإماراتى ثانى السويدى : إن الحكومة المصرية وعدت قطر بمنحها " حق تنمية وتطوير قناة السويس بالكامل ".

وأضاف السويدى رافضا الافصاح عن مصادره : إن وزارة المالية المصرية أكدت لوزير المالية القطرى يوسف حسين كمال – خلال مباحثات لهما فى القاهرة – موافقة مصر على الطلب القطرى بتنمية محور قناة السويس ، وستقوم قطر بإعداد مخطط عام جديد للقناة سيتم الكشف عنه خلال شهرين على أبعد تقدير.

وتندر " السويدى " على أيام جمال عبدالناصر الذى أمم القناة فيما " الإخوان المتأسلمين اليوم يعيدونها مجددا للصهاينة ولكن باسم قطر ".

إن قناة السويس تمثل الوريد الرئيسى لاقتصاد مصر .. فهى تسهم بثلث الدخل القومى " ٥ مليارات دولار " .. وهى تمثل نقطة ارتكاز أساسية للأمن القومى وأى دخول خارجى عليها هو مساس بهذا الأمن .. لذلك لم يتردد الجيش المصرى ومنذ بداية الحديث عن المخطط القطرى فى الإعلان عن أن القناة خط أحمر .. كما أن القناة فى صلب الوجدان الوطنى المصرى منذ تأميمها وصولا إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ حيث كان لها دور كبير فى تحقيق النصر وهو ما يتفاخر به أهل السويس .. مؤكدين أن نصر أكتوبر اكتمل بفضل القناة وبفضل ما أبدوه من صمود ومقاومة مستمرين بمواجهة العدو الإسرائيلى .

وأيضا أن قناة السويس أحد أهم الممرات المائية فى العالم (تجارياً وعسكرياً) إن لم تكن أهمها على الاطلاق ولطالما كانت محط أنظار الدول الكبرى وجميعنا يذكر العدوان الثلاثى على مصر الذى أعقب مباشرة إعلان عبدالناصر تأميم القناة .. ومنذ بدء الثورة فى مصر وما تلاها من فوضى واضطرابات على خلفية استمرار الاحتجاجات الشعبية فإن قناة السويس حاضرة بقوة فى كل الكواليس العربية والإقليمية والدولية وتضاعف هذا الحضور مع الاضطرابات الأخيرة فى مدن القناة .

كانت بداية المخطط القطرى مع عودة الحديث – على لسان الرئيس المعزول مرسى – عما يعرف بمشروع تطوير المجرى المائى لقناة السويس بوصفه مشروع مصر القومى المقبل .. ويقوم هذا المشروع " وهو ليس جديدا ومطروح منذ عهد مبارك وتحديدا

منذ عام ١٩٩٧ " على تحويل محور القناة ومنطقة شرق التفريعة إلى منطقة – حرة – لوجيستية عالمية.. اقتصاديا وعمرانيا .. حيث تقدم خدماتها للسفن والناقلات التى تعبر القناة وتتقاضى مقابل ذلك رسوما على كل ما يقدم لها إلى جانب رسوم العبور.. هذا المشروع يتضمن أيضا مشروعات غذائية وصناعية كان البنك الدولى قدر عائداتها السنوية بـ٥٠ مليار دولار وذلك فى دراسة أعدها قبل اندلاع الأحداث فى مصر .. وقيل حينها إن ضغوطا إقليمية ودولية هائلة مورست لوقف هذا المشروع .. ويتركز هذا المشروع شرق بورسعيد على الطرف الشمالى الغربى لسيناء.. وتبلغ مساحته ٢٢٠ كيلو مترا.

ولأن قناة السويس هى الطريق الأسرع لايصال النفط الخليجى إلى أوروبا والولايات المتحدة .. ولم يكن مستغربا أن يكون هناك صراعا شديدا للاستحواذ على قناة السويس وقد حسم الصراع لمصلحة قطر إذا صح أن الحكومة المصرية منحتها كامل المشروع .. ويقال إن هناك اتفاقا مسبقا بين القاهرة والدوحة حتى قبل طرح المشروع للاستثمار العلنى ويقوم على صفقة تدريجية تبدأ بتطوير القناة وإدارة بعض المنشآت تمهيدا لمنح قطر امتيازا كاملا بالمشروع لمدة ٩٩ عاما وهى المدة نفسها لتلك التى حصل عليها صاحب فكرة حفر القناة الفرنسى فرديناند ديلسبس عندما أقنع حاكم مصر محمد على باشا بفكرة القناة منتصف القرن التاسع عشر .

وكان وزير المالية وقتها الدكتور المرسى حجازى أعلن خلال فبر ير ٢٠١٣ عقب لقائه نظيره القطرى أن الحكومة المصرية تستهدف جذب استثمارات قطرية بقيمة ١٥ مليار دولار .. كما ألمح إلى إعطاء قطر مميزات صريحة فى مشروعات شرق التفريعة عندما قال : إن مصر تستهدف تنمية محور القناة بصورة كاملة ردا على طلب الجانب القطرى زيادة الاستثمارات الصناعية القطرية فى المشروع عبر إنشاء مرافق البنية التحتية له من كهرباء وطاقة ومياه وطرق .

يذكر أن مشروع تطوير مجرى قناة السويس طُرح لأول مرة عام ١٩٩٧ على لسان كمال الجنزورى خلال زيارة له إلى سنغافورة حيث أعلن أن الحكومة المصرية تستعد لإطلاق مشروع شرق التفريعة المكون من جناحين توأمين : الأول إقامة ميناء محورى عالمى على نحو ٢٢ مليون متر مربع باسم ميناء شرق بورسعيد .. والثانى هو إقامة منطقة صناعية حرة على نحو ٧٨ مليون متر مربع فى ظهير ذلك الميناء المحورى .

وفى عام ٢٠٠٠ بدأ الميناء المحورى نشاطه فعليا ليحتل المرتبة الثانية بين الموانئ

المحورية فى البحر المتوسط .. بالمقابل تم إهمال المنطقة الصناعية الحرة طيلة السنوات الماضية بداعى أن هذا المشروع يفوق قدرات الحكومية المصرية .

يُشار أيضا إلى أن قطر لديها بالأساس استثمارات فى منطقة القناة ومنها تريد الانطلاق للاستحواذ على كامل المنطقة لكن ذلك لن يتحقق لها بصفقة تبرمها مع إخوان مصر .. فهناك الجيش الذى أعلن تصديه لأى محاولة مساس بالقناة .. وهناك الغضب الشعبى ازاء الدور القطرى باعتباره دور استعمارى بـ" رداء " اقتصادي .. هذا الدور المتصاعد منذ وصول الإخوان إلى الحكم .

الجيش المصرى أكد مرارا رفضه وجود استثمارات أجنبية على جانبى الممر الملاحى أياً كان مصدرها باعتبار أن (قناة السويس هى نقطة ارتكاز أساسية فى الأمن القومى المصرى سواء بكونها مصدرا رئيسيا للدخل القومى أو بكونها محور ارتكاز عملياته خصوصا بالنسبة لقواته المتمركزة فى سيناء) .

وكانت هناك حالة استياء عامة من مرسى فى أوساط الجيش فيما يتعلق بأمور يراها سيادية مع الاشارة إلى أن القول الفصل بكل ما يخص قناة السويس يعود إلى الجيش وليس إلى مرسى أو حكومته .. ففى مدن القناة الثلاثة يتخذ الرفض الشعبى لدور قطر فى مصر منحى تصاعديا .. فالأهالى هناك يعتبرون هذا الرفض نوعا من الصمود والمقاومة بمواجهة ما تبيته الدوحة لبلادهم .. هنا يضعون قطر والإخوان وإسرائيل فى الخانة نفسها .. هنا لا يغيب أبدا ما فعلته قطر فى ليبيا والاعترافات المتوالية لقيادات ليبية فى السلطة الحالية ومنها رئيس المجلس الانتقالى السابق مصطفى عبدالجليل حول قيام الدوحة بانفاق ١٠ مليارات دولار لتسليح ميليشيات متطرفة لإسقاط نظام القذافى والاستحواذ فيما بعد على النفط الليبى .. سلحت الميليشيات لاسقاط القذافي .. لتحصل على جزء من النفط الليبى وتدفع الأموال لتحصل على قناة السويس فى مصر !!

الحديث عن قناة السويس لا ينفصل عن الحديث عن سيناء .. كون مدن القناة الثلاث تمتد جغرافيا وإداريا إلى شبه جزيرة سيناء .. والأمر نفسه بالنسبة للحديث عن الخطط القطرية للاستحواذ على القناة هذه الخطط متضمنة أيضا سيناء .

ولا نأتى بجديد إذا تحدثنا عن التهميش الذى تعانى منه سيناء من قبل السلطات منذ تحريرها عام ١٩٨٢ .. وهى بشكل عام لا تتعامل مع سيناء إلا من قبيل الأخطار الأمنية .. أما اقتصاديا فإن سيناء حاضرة فقط من خلال جملة المشروعات الاقتصادية التى

يديرها أفراد شكلوا امبراطوريات سياحية فيها .
ولا ننسى أن سيناء تحولت مؤخرا إلى مقر ومعبر لتهريب الأسلحة من ليبيا على اختلاف أنواعها وبينها أسلحة ثقيلة .. هذه الأسلحة التى تم شراؤها بأموال قطرية يجرى تكديسها فى سيناء فى إطار خطط قطرية مقبلة لمصر.. حسب ما يتم تسريبه من كواليس التآمر القطرى على الدول العربية .
فى سيناء وجدت إسرائيل ضالتها فى قطر .. و قطر وجدت ضالتها فى الإخوان .. وإسرائيل لطالما سعت للسعودة إلى سيناء عبر أوجه عديد من بينها الوجه الاستثمارى فهى توجه العديد من المستثمرين الأوروبين الإسرائيليين لشراء أراضٍ فى سيناء .
إسرائيل لا تكتفى بذلك بل هى تسعى للتواجد فى قناة السويس ، وهذا التواجد ستؤمنه لها قطر إذا ما تبنا سياق السياسات القطرية خلال الأعوام الثلاثة الماضية فى ٢٣ يناير ٢٠١٣ تم تسريب معلومات هامة عن مصادر حكومية قالت : إن شركة الديار القطرية تخطط لمشروع ضخم فى سيناء وأنها قدمت تصميمات المشروع إلى هيئة العمليات فى القوات المسلحة للحصول على الموافقات اللازمة كون الأرض التى سيقام عليها تتبع لسلطة الجيش المصري .. إلا أن المشروع يواجه دعوى قضائية فى إطار حظر تمليك الأجانب فى سيناء وحاليا تضغط قطر على الحكومة المصرية لتسوية هذه القضية قبل صرف ودائع الخمسة مليارات دولار التى تحدثنا عنها فى البداية .
وإذا نجحت المخططات القطرية فى منطقة قناة السويس وسيناء فإننا سنشهد خريطة اقتصادية جديدة كليا فى مصر تتزعمها قطر وإسرائيل لن تكون بعيدة .. ولكن الجيش المصرى وقف وقفة حاسمة .. غير قابلة للجدل والنقاش .. ورفض أى مساومات على الأمن القومى أو رفض عدد من شروط تنفيذ المشروع ليتم ايقافه حتى اشعار آخر.. ولم يأب لغضب مرسى واخوانه .. المهم .. مصلحة مصر فوق الجميع .